بيان المؤهلات

القاضي روبرت فريمر

تقدم حكومة الجمهورية التشيكية بيان المؤهلات هذا وفقاً للمادة 36 من نظام روما الأساسي والمادة 6 من قرار جمعية الدول الأطراف المتعلق بإجراءات ترشيح القضاة للمحكمة الجنائية الدولية وانتخابهم (القرار ICC-ASP/3/Res. 6)

وقد قررت حكومة الجمهورية التشيكية ترشيح القاضي روبرت فريمر، وهو قاض كبير في المحكمة العليا بالجمهورية التشيكية ويشغل في الوقت الراهن منصب قاض مخصص في المحكمة الجنائية الدولية لرواندا، ليُنتخب قاضياً في المحكمة الجنائية الدولية في الانتخابات التي ستجرى أثناء الدورة العاشرة لجمعية الدول الأطراف المزمع عقدها في المقر الرئيسي للأمم المتحدة بنيويورك في الفترة من 12 إلى 21 كانون الأول/ديسمبر 2011.

والقاضي فريمر، الذي ترد سيرته الذاتية مرفقة بهذه الوثيقة باللغتين الإنكليزية والفرنسية، مرشح بموجب الفقرة 4(أ)"1" من المادة 36 من نظام روما الأساسي ووفقاً للقواعد الإجرائية الوطنية للجمهورية التشيكية المرفقة بهذه الوثيقة[1]. وقد وافقت حكومة الجمهورية التشيكية على ترشيح القاضي فريمر في 24 تشرين الثاني/نوفمبر 2010[2] بتوصية صدرت بالإجماع عن لجنة تعيين مكونة من وزير الشؤون الخارجية بصفته رئيساً للجنة ورئيس المحكمة الدستورية ورئيس المحكمة الإدارية العليا وقاض في المحكمة العليا ونائب المدافع العام عن الحقوق والمدعي العام الأعلى وعضو في المجموعة الوطنية لدى محكمة التحكيم الدائمة وممثل عن وزارة العدل.

والقاضي فريمر مرشح لينضم إلى القائمة ألف التي تشمل كل مرشح لديه *"كفاءة ثابتة في مجال القانون الجنائي والإجراءات الجنائية، والخبرة المناسبة اللازمة، سواء كقاض أو مدع عام أو محام، أو بصفة مماثلة أخرى في مجال الدعاوى الجنائية"* . والقاضي فريمر يستوفي جميع الشروط الواردة في الفقرات 3(أ) و(ب) و(ج) من المادة 36 من نظام روما الأساسي.

ويعمل القاضي فريمر في المحكمة العليا في الجمهورية التشيكية منذ سنة 2004. وفي شهر أيلول/سبتمبر 2010 عاد بطلب من الرئيس بيرونس ليشغل منصب القاضي المخصص في المحكمة الجنائية الدولية لرواندا (وكانت أول ولاية له في هذه المحكمة في الفترة 2006-2008). وقد كرس القاضي فريمر أغلب مساره الوظيفي، أي حوالي 25 عاماً، للقانون الجنائي والإجراءات الجنائية، وعمل قاضياً جنائياً في المستويات الأربعة كلها للنظام القضائي في الجمهورية التشيكية (وتعمل الجمهورية التشيكية بنظام قانوني قاري) متخصصاً في جرائم العنف. وشملت الولايات التي أسندت إليه ثمانية أعوام كرئيس لدائرة الاستئناف في المحكمة العليا في براغ، وأسندت إليه جلسات استئناف في أغلب قضايا القتل الخطيرة

---

[1] قواعد الجمهورية التشيكية لاختيار مرشح لمنصب قاض في المحكمة الجنائية الدولية، مرفق القرار الحكومي رقم 478 المؤرخ 14 حزيران/يونيو 2010.

[2] القرار الحكومي رقم 834 المؤرخ 24 تشرين الثاني/نوفمبر 2010.

وغيرها من الجرائم العنيفة. واكتسب القاضي فريمر في هذا المنصب وغيره من المناصب التي شغلها خبرة هائلة في القضايا المعقدة والقضايا المكثفة زمنياً، بما فيها القضايا التي تشمل أكثر من متهم وكذلك العمل مع ضحايا الجرائم العنيفة من النساء والأطفال الذين يحتاجون إلى معاملة خاصة في المحكمة.

ويتمتع القاضي فريمر كذلك بخبرة كبيرة في مجال القانون الجنائي الدولي والإجراءات الجنائية الدولية. وبصفته قاضياً في المحكمة الجنائية الدولية لرواندا فقد تعامل مع قضايا جنائية في مجال القانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان، بما في ذلك قضايا محددة مثل قضايا العنف ضد النساء أو الأطفال. وهو ينظر الآن قضية *المدعي العام ضد إلديفونس نزيمانا*، وأثناء ولايته الأولى في المحكمة (2006-2008)، كان قاضياً في جلستي قضيتي *المدعي العام ضد سيميون شاميهيغو والمدعي العام ضد سيمون بيكيندي*، ويرد ملخص عن هاتين القضيتين في مرفق هذه الوثيقة. واختير القاضي فريمر عدة مرات ليكون عضواً في مجلس الإحالة للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا الذي يتعامل مع قضايا بموجب القاعدة 11مكرراً من القواعد الإجرائية وقواعد الإثبات للمحكمة (*المدعي العام ضد لورينت بوسيياروتا، والمدعي العام ضد ونسيسلاس مونشياكا والمدعي العام ضد فلوجنس كايشيما والمدعي العام ضد جون بوسكو أوينكيندي*).

وبالإضافة إلى الممارسات القضائية التي قام بها القاضي فريمر، فقد عمل بجد في الميدان الأكاديمي. وألقى محاضرات عن القانون الجنائي في كلية الحقوق بجامعة تشارلز في براغ، وأعطى دورات في حقوق الإنسان للقضاة والقضاة المتدربين في الأكاديمية القضائية لوزارة العدل في الجمهورية التشيكية. وبذلك ساهم في ترسيخ دور القانون في بلده.

وأخيراً حضر القاضي فريمر، كما ذُكر في سيرته الذاتية، العديد من المؤتمرات الدولية المهمة (مثل الدورة التاسعة لجمعية الدول الأطراف في نظام روما الأساسي، واجتماعات رسمية في مجلس أوروبا، واجتماعات في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي وما إلى ذلك) وشارك بنشاط في العديد من الهيئات الدولية التي تتعامل مع القانون الجنائي وحقوق الإنسان، مثل الفريق المتعدد التخصصات المعني بمكافحة الفساد لمجلس أوروبا الذي أعد نص اتفاقية القانون الجنائي الأوروبي لمكافحة الفساد. ولا يزال القاضي فريمر يعمق معارفه بالقانون الدولي والقانون الجنائي الدولي، وهو يستغل كل فرصة ليشارك في الندوات الأكاديمية، ويبقى ملتزماً التزاماً صارماً بالتدرب والبحث. وفي الآونة الأخيرة ركز على المسألة المعاصرة للتغلب على الانتكاسات الدعاوى المرفوعة أمام المحاكم الجنائية الدولية.

والقاضي فريمر يجيد الإنكليزية والروسية ويفهم الفرنسية.

وهو من مواطني الجمهورية التشيكية.

المرفقات:

(1) السيرة الذاتية

(2) قواعد الجمهورية التشيكية لاختيار مرشح لمنصب قاض في المحكمة الجنائية الدولية

(3) خطاب من رئيس المحكمة العليا في الجمهورية التشيكية

(4) ملخص للقضايا التي نظرها القاضي فريمر في المحكمة الجنائية الدولية لرواندا يثبت خبرته القانونية وفقاً لنص الفقرة 8(ب) من المادة 36 من نظام روما الأساسي.

***